

وحاولت العصبية أن تعالج مسألة الاعمال الانتقامية فنصت في ميثاقها (المزار ١٠ الى ١٦) على تحريم اللجوء الى قوة السلاح قبل استنفاد وسائل الحصول السلمي . وفي الغام ١٩٢٣ ، وبسبب ازدياد الاعمال الانتقامية ، وضعت نظاما قانونيا للتدابير الانتقامية في وقت السلم أخضع ممارسة هذه التدابير لبعض القواعد العامة ، مثل : الاخطار المسبق ، والتوازن بين العلاج والضرر ، وحصر آثار العمل الانتقامي بالدولة المسؤولة ، ومراعاة المبادئ الاخلاقية والانسانية ، والتوقف عن الانتقام فور عرض ترضية معقولة .

وفي عهد العصبية أبرمت عدة اتفاقيات تتعلق بحظر استعمال القوة ، اشهرها : ميثاق بريان - كلوج ، المبرم في باريس ، في العام ١٩٢٨ ، والمكون من ثلاث مواد فقط تحرم اللجوء الى الحرب لتسوية المنازعات الدولية . ثم اتفاقية جنيف للعام ١٩٢٩ ، التي تنص على حظر استعمال التدابير الانتقامية ضد اسرى الحرب .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية ازداد اقتناع الصغوماء والدول بحضان استعمال القوة في المجتمع الدولي لم يعد يتلاءم مع القانون الوضعي ، ومسح الاوضاع والعلاقات الدولية التي تمخضت عنها الحرب ، وتجاوزت ميثاق الامم المتحدة مع هذا الاتجاه فلم يكتف بتحريم الحرب واستخدام القوة ، بل ذهب الى ابعاد من ذلك فحرم مجرد التهديد باستخدامها . وعلى الرغم من وضوح نصوص الميثاق فان الجدل حول امكان اللجوء الى التدابير الانتقامية ما لبث ان عباد الى الظهور ، فانقسم الفقهاء الى فريقين : الاول يعتبر ان التفسير المنطقي والصحيح لروح الميثاق يقضي باعتبار التدابير الانتقامية افعالا تنافي مع ميثاق النظام الدولي الجديد . والثاني يعتبر ان ليس في الميثاق ما يجعل من استخدام هذه التدابير عملا غير مقبول . غير ان رأي الفريق الاول هو الذي ساد وانتشر . وقد تأثر به مجلس الامن الدولي ، منذ الغام ١٩٥٦ ، فكريسه في معظم قراراته .

ومجلس الامن هو الجهاز التنفيذي في منظمة الامم المتحدة . ويعهد اعضاء المنظمة اليه . كما تنص المادة ٢٤ من الميثاق - بالتبعات الرئيسية في امر حفظ السلام والامن الدوليين - ومن صلاحياته : في حالات تهديد السلام ، او الاخلال به ، او وقوع عمل من أعمال العدوان ، ان يقدم التوصيات اللازمة ان يتخذ التدابير المناسبة لحفظ السلام والامن الدوليين او اعادتهما الى نصابهما . وهذه الصلاحيات تخول المجلس سلطة تقديرية واسعة تجعل منه صاحب الاختصاص المطلق في تحديد ما يعد تهديدا للسلام او اخلالا به ، وفي تحديد معني العدوان وتعيين المعتدي .

وقد اتيح لمجلس الامن ان يهتم بالقضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨ ، اي